البنك الإسلامي للتنمية
المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب

تطور العمل المصرفي الإسلامي

مشاكل وآفاق

محاضرة الشيخ صالح كامل في حفل تكريمه بمناسبة فوزه
بجائزة البنك الإسلامي للتنمية في البنوك الإسلامية
20 **أكتوبر** 1997**م**
جدة - المملكة العربية السعودية

بسم الله الرحمن الرحيم

{ رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحاً ترضاه }

والحمد الكريم الأكرم الذي خلق الإنسان وأكرمه ونعمه ، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على أكرم خلقه إمامنا وصفينا وحبيبنا محمد ابن عبد ا وعلى آله وصحبه الكرام.

تقديم

يهدف البنك الإسلامي للتنمية ، بوصفه مؤسسة دولية تخدم الأمة الإسلامية ، إلى دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية ، وقد قام البنك في عام 1401هـ (1981م) بإنشاء المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب من أجل تحقيق أهدافه والقيام بالتزاماته الضرورية على المستوى العملي فيما يتصل بالبحوث والتدريب والمعلومات. وباشر المعهد أعماله في عام 1403هـ (1982م).

وبالإضافة إلى قيام المعهد بإجراء البحوث والأنشطة التدريبية ، فقد شرع أيضاً في عدد من البرامج الهادفة إلى تنشيط وتشجيع الأنشطة الاقتصادية الإسلامية في جميع أنحاء العالم. وتهدف هذه البرامج إلى النهوض بالخبرات الخارجية وتعبئة موارد الأمة للنهوض بالاقتصاد الإسلامي. ومن بين هذه الأنشطة جائزتا البنك الإسلامي للتنمية في الاقتصاد الإسلامي ، والبنوك الإسلامية. وتهدف هاتان الجائزتان إلى تقدير الجهود الإبداعية المتميزة في مجالات الاقتصاد الإسلامي والبنوك الإسلامية ومكافأتها وتشجيعها.

وقد منحت جائزة البنك في مجال البنوك الإسلامية عام 1416هـ (1995/1996م) للأستاذ صالح عبد ا كامل ، وهو أحد رواد البنوك الإسلامية الأوائل ، تقديراً لجهوده الرائدة ، كرجل أعمال بارز في العالم الإسلامي مؤمن إيماناً قوياً بالمصارف والنشاطات الاستثمارية الإسلامية ، في إنشاء المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في العديد من الدول ، والخدمات التي قدمها وما زال يقدمها لتعزيز الاقتصاد الإسلامي ، وتقديراً لإسهاماته في

إنشاء عدد من مؤسسات البحوث لتطوير المعرفة والممارسات في المصارف الإسلامية على أسس علمية ، وإسهاماته في تنظيم العديد من الندوات والدورات والمؤتمرات ، فضلاً عن رعايته ودعمه للبرامج الفكرية والعليمة ، التي كان لها أثر عملي كبير في استنباط أدوات مالية جديدة تلائم المعاملات المصرفي العصرية ، ونظراً إلى اهتمامه الدائم ودعمه المتصل لتعزيز مسيرة المصارف الإسلامية مادياً ومالياً وفكرياً ، فقد طُلب منه إلقاء محاضرة بمناسبة فوزه بجائزة البنك الإسلامي للتنمية عن موضوع " تطور العمل المصرفي الإسلامي : مشاكل وآفاق ". وييسر المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب أن يضع بين أيديكم هذه المحاضرة القيمة التي تهم كل الباحثين والدارسين في مجال المصارف الإسلامية والاقتصاد الإسلامي.

ويشرح الأستاذ / صالح عبد ا كامل ، في هذه المحاضرة نشأة المصارف الإسلامية ، موضحاً أنها تمثل أهم وأكبر إنجازات الاقتصاد الإسلامي ، حيث إن المصارف عصب النشاط الاقتصاد ، تتحكم في مساراته وتؤثر على توجهاته ، وإن المصارف الإسلامية استطاعت بفضل ا أن تكون نموذجاً مفيداً للاقتصاد المحلي ، ومؤشراً للمصلحة التي قد تتحقق إذا ما تم تطبيق باقي مكونات الاقتصاد الإسلامي. فهو يشرح لنا كيف أضحت عملية تطوير الأدوات المالية الجديدة وإيجاد السوق الثانوية النشطة وتفعيل دور صناديق الاستثمار المشترك من المهام التي تساهم المصارف الإسلامية في تطويرها بكل اقتدار.

ويقترح الأستاذ / صالح عبد ا كامل ، تعديل البنية القانونية للمصارف الإسلامية ، مبيناً أن مسئولية إدارة أموال الغير مسئولية كبيرة لا تصلح لها شركات الأموال ، وإنما تصلح لها شركات الأشخاص ، خاصة وأن خيار الإيداع والمشاركة في حسابات الاستثمار يعتمد إلى حد ما على عنصر الثقة بالأشخاص القائمين على الإدارة ، وهذه الثقة يمكن أن تهتز إذا ما تمت تعديلات وتغيرات ليس لإدارة المودع والمشارك دخل فيها.

إن الأستاذ / صالح عبد ا كامل ، بغزاره علمه وتجاربه الطويلة في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية ، إضافة إلى كونه رائداً من الرواد الأوائل في تأسيسها ، يمتلك القدرة على المتميزة على شرح مشاكل وآفاق المصارف الإسلامية التي اجتذبت اهتمام العلماء من مسلمين وغيرهم على مدى ربع قرن مضى.

والأمل معقود على أن يكون نشر هذه المحاضرة دافعاً لتعزيز فهم دور المصارف الإسلامية ، ومساعداً على تطويره.

د. معبد على الجارحي
مدير المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب

محاضرة
الأستاذ صالح كامل

رفقاء الدرب والمسيرة ؛

بالأمس وقفت أمام إتحاد المصارف العربية لتكريمي بنيلي جائزة رجل المصارف العربية ، فاعتبرت أن ذلك التكريم ذو دلالات وأبعاد تتجاوز شخصي وإسهاماتي ومؤسساتي ليكون تكريماً من جهة مصرفية عريقة لتجربة العمل المصرفي الإسلامي ، ولمسيرتها التي امتدت لأكثر من عشرين عاماً ولإسهاماتها وإنجازاتها وأنشطتها التي غطت العالم العربي والإسلامي.

واليوم وتحت قبة هذا الصرح الشامخ الذي يمثل تمسك أمتنا بمشروعها الإسلامي والحرص على تنزيله على واقع الناس ، وتفاني علمائنا ومفكرينا في التأصيل والتنظير له ، وحرص رجال الأعمال على تجسيده ودعمه وتطويره ، أقف لأعتبر أن هذا التكريم الذي أحظى به إنما هو تكريم لكل من أسهم بفكر ومال وتشجيع لهذه التجربة التي أكملت عشرين عاماً من عمرها بمقاييس الزمن ، وأضعاف ذلك بمقياس الإنجازات والجهد الذي بذل.

إنني شديد التقدير والعرفان لهذا التكريم الذي أرجو وأود أن يكون دافعاً لمزيد من العطاء والتطوير والاهتمام بمسيرة البنوك الإسلامية. واسمحوا لي أن أصارحكم بأن التكريم الذي سوف يملأني بالزهو والفخر ويزيدني رضا هو يوم أن يتطور التطبيق في إطار المفهوم الأصلي والواجب الأساسي للبنوك الإسلامية بإعمار الأرض وتقليل البطالة وإغناء الفقراء ، يوم تتحقق كل الأهداف السامية التي بشرنا بها الناس ابتداء.



أيها الأحباب ؛

بعد أن مر علينا زمان أنكر فيه المنكرون وجود أية قيم أخلاقية علينا تحكم النشاط الاقتصادي، نجد الآن أن تلك ا لقيم تسري في مناهج الاقتصاد في مختلف أنحاء العالم لأنها قيم إنسانية أرادها ا سبحانه وتعالى للبشرية وبشر بها الأنبياء منذ الأزل حيث خاطب شعيب قومه *{ أوفوا الكيل ولا تكونوا من المخسرين ، وزنوا بالقسطاس المستقيم ، ولا تبخسوا الناس أشياءهم }..*

فرد عليه قومه بمثل ما يقول به أقوام آخرون اليوم : *{ قالوا يا شعيب أصلاتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا أو أن نفعل في أموالنا ما نشاء }..* حين أعلن يوسف عليه السلام أن الأمانة والكفاءة هي معيار القوامة على الأموال ، وحين حرم اليهود الفائدة فيما بينهم ، وذم المسيح عليه السلام الفائدة بقوله : " أقرض بلا مقابل ولا تأمل شيئاً ".

الإخوة والأخوات ؛

لقد أشرت مراراً إلى خطأ المفهوم الذي يحصر الاقتصاد الإسلامي في البنوك الإسلامية ، إلا أنه لابد من الاعتراف بأن حركة البنوك الإسلامية تمثل أهم وأكبر إنجازات الاقتصاد الإسلامي ، ويرجع ذلك إلى ثلاثة أسباب رئيسة :

أولها : أن البنوك في حد ذاتها عصب النشاط الاقتصادي عالمياً والمتحكم في مساراته وتوجهاته.

ثانيها : أن البنوك الإسلامية تكاد تكون النموذج الوحيد من بين نماذج الاقتصاد الإسلامي الذي وجد طريقه للتطبيق ، والذي تمتع بدرجة من الاعتراف مكنته من الوجود والاستمرار.

ثالثها : استطاعت البنوك الإسلامية بفضل ا أن تكون نموذجاً مفيداً للاقتصاد المحلي ومؤشراً للمصلحة التي قد تتحقق إذا ما تم تطبيق باقي مكونات الاقتصاد الإسلامي.

وحتى يتم تصور حجم ما أنجز وما تحقق تصوراً عادلاً ومنصفاً ، أود أن أرجع بكم إلى ما قبل 25 عماً عندما ساد نظام الفائدة نظرياً وعملياً ، وبدا أنه يستحيل تصوراً وعملاً وجود نظام مصرفي يتجنب آلية الفائدة. واعتبرت الأفكار النظرية عن نظام المشاركة في الأرباح والخسائر والدخول في مجالات الاستثمار المباشر وتحمل المخاطر ضرباً من الخيال أو على أقل تقدير شعارات غير واقعية ، ها نحن نتجاوز مسألة حتمية الفائدة ، وعدم قدرة النظام المصرفي الإسلامي على الوجود والاستمرارية وتلبية متطلبات المتعاملين ، إلى ريادة وسيادة مفهوم المشاركة والمخاطرة والدخول في لب العمليات الإنتاجية وتحقيق متطلبات البنوك الشاملة.

كما أضحت عملية تطوير الأدوات المالية الجديدة وإيجاد السوق الثانوية النشطة وتفعيل دور صناديق الاستثمار المشترك ، من المهام التي تساهم المصارف الإسلامية في تطويرها بكل اقتدار.

الحفل الكريم ؛

لقد بلغ عدد المصارف الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية حتى مايو 1997م حوالي 150مؤسسة مصرفية ومالية ، تدير استثمارات تقدر بحوالي 75,5 مليار دولار غطت قارات آسيا وأفريقيا وأوربا وأمريكا وانتشرت في أكثر من 27 دولة.

ونحمد ا ، وبعد عشرين عاماً من التبشير بأساسيات الاقتصاد الإسلامي ، وبعض ملامح التطبيق في الزكاة والأسواق المالية والبنوك الإسلامية أطالع في الصحف تقريراً صدر مؤخراً عن صندوق النقد الدولي يؤكد فيه على " أن النظام المصرفي الإسلامي هو الأكثر استقراراً من الأنظمة الغربية المقابلة وأثبت كفاءته من الناحية الاقتصادية البحتة ، وأن التجربة أصبحت ظاهرة ينظر إليها العالم بتقدير وإعجاب ، وأنها بالرغم من حداثتها والصعوبات التي تواجهها فرضت نفسها على النظام المصرفي العالمي ، لا بغرض مواجهته ومحاربته ولكن بغرض تطبيقه والعمل بموجبه.*

الإخوة الأفاضل ؛

لا أود أن أسترسل في تعديد مزايا وإنجازات البنوك الإسلامية فأنتم الذي صنعتموها وتعرفونها أكثر مني ، كما لا أريد أ أحبطكم وأحول هذا اليوم البهيج وهذه المناسبة الطيبة إلى ساحة لوم وتقريع ، ولكن ما أفعل مع النفس التي تتوق دوماً إلى الكمال وتتطلع إلى الإنجاز الذي يتلو الإنجاز ؟

* أنظر : محسن خان ، العمل المصرفي الإسلامي : تحلي لنظري ، ورقة بحث لصندوق النقد الدولي ، المجلد 33 (1 - 27).

إن ما تحقق عظيم ورائع ، ولكن ألم يكن بالإمكان تحقيق أكثر مما كان ؟

هنا لابد من وقفة نراجع فيها أنفسنا ونمارس فيها النقد الذاتي بمحاسبة النفس وإلجام مكامن الهوى وتغليب حظ النفس ، ونتعاهد من خلالها على تصحيح الأخطاء ، وتصحيح المسار. وليس في ذلك ما يعيب التجربة ولا ينقص من قدرها ، فشأن كل التجارب الرائدة التطور وليس الجمود ومعالجة القصور وليس مداراته أو إنكاره ، وإنني إذ أبادر بإثارة بعض الموضوعات الحساسة إنما عن ثقة في سلامة بنيان العمل المصرفي الإسلامي الذي يستمد قواعده وأركانه من مصادر لا يأتيه الباطل من بين يديها ولا من خلفها.

الحفل الموقر ؛

إننا عندما نرفع شعار تطبيق الإسلام في المعاملات المصرفية نكون قد ألقينا على عواتقنا التزاماً بأن ننهض بمقتضيات ذلك الشعار وألا نهن ولا نضعف أمام كل العقبات والمشكلات التي تواجه التطبيق الحي لإسلامية المعاملات ، وألا نركن للتبريرات والحيل والرخص وأن نأخذ بالعزائم ما استطعنا.

ومن المهم في هذا الصدد أن تبدو الفوارق واضحة ملموسة بين ثمرة تطبيق النظام المصرفي الإسلامي وبين نتائج العمل المصرفي الربوي.

إننا وبكل الثقة ، واطمئناناً إلى المصادر السماوية لمنهجنا الاقتصادي ، بشرنا الناس بأن آثار تطبيق الاقتصاد الإسلامي على الأمة ينعكس في قيادتها نحو التنمية الاقتصادية ، وإيجاد القيمة المضافة ، وزيادة الصادر ، وتقليل الوارد ، وتشغيل العاطل ، وتأهيل العاجز وتدريب القادر ، ولكن ما تمادينا في تقليد المصارف التقليدية وابتعادنا عن تحمل المخاطر وآثرنا



سلامة توظيف أمولنا ، فسوف تغيب في التطبيق مميزات العمل المصرفي الإسلامي وتضيق الفوارق بينه وبين النشاط المصرفي التقليدي ، وبذلك نكون قد خُناً أمانة الاستخلاف التي تقضي بإعمار الأرض والنهوض المادي والمعنوي بالأمة الإسلامية.

شركاء الهم والمسيرة ؛

أقولها لكم بكل الصدق والتجرد : إنني لو استقبلت من أمري ما استدبرت لما أيدت اختيار نموذج البنك كإطار لتطبيق تعاليم الإسلام في مجال الاقتصاد والاستثمار ، ولبحثت عن إطار آخر منسجم تماماً مع المبادئ الشرعية المنظمة للاستثمار. والسبب في ذلك يرجع إلى أننا لم نكتف باختيار اسم البنك فقط ، ولكن اخترنا كذلك مفهومه الأساسي وهو أنه وسيط مالي ، وبالتالي لم نستطع أن نوجد لمؤسساتنا المالية مفهوماً ونمطاً يتجاوز مسألة الوساطة المالية ، والذي حصل أن الصيغ الاستثمارية المفضلة لدى البنوك الإسلامية أصبحت هجيناً بين القرض والاستثمار وهو هجين يحمل معظم سمات القرض الربوي وعيون النظام الرأسمالي الغربي ، ويعجز عن إبراز معالم الاستثمار الإسلامي المبني على المخاطرة وعلى الاستثمار الحقيقي ولا يعترف بضمان رأس المال أو عائده.

ومما يدل على عمق المسألة واستمراريتها أن الهياكل التنظيمية لبنوكنا والتي استقيناها من البنوك التقليدية لا تعير اهتماماً لإدارة الاستثمار لا في حجمها ولا في تخصصاتها بحيث تستوعب جميع ضروب النشاط الاقتصادي المنتج ، واكتفينا بجهاز صغير وجهزنا أوراقنا بما يتلاءم وطبيعة عملياتنا الروتينية شديدة الشبه بالدورات المستندية للأنظمة الربوية.

والنتيجة التي وصلنا إليها ـ رغم تعلق حتى آمال الغربيين بتجربتنا ـ إننا نقدم في إبراز الخصائص الأساسية للعمل المصرفي والاستثماري الإسلامي والمعالم المتميزة له ، واكتفينا بتطهير أعمالنا من الربا ولكن لم نتجاوز واقع تأثيرات النظام المصرفي الربوي.

الإخوة الأعزاء ؛

إن النتيجة المنطقية لذلك الاتجاه الخاطئ هو تكريس التمويل تجاه الموسرين وذوي الملاءة من الذين يملكون الضمانات بأنواعها ، وجعلنا المستثمر وحده يتحمل مخاطر الاستثمار ولا يشاركه فيها المصرف ، ولمن نراع في تمويل العميل الجدوي الاقتصادية لمشروعه بل اكتفينا بالتأكيد من قوة الضمانات ، ولم نهتم إذا كان التمويل التجاري يسبب آثار تضخمية أم لا ، أو أنه يربك نظام الأولويات والضروريات أم لا ، وهكذا ودون أن ندري أفرغنا العمل المصرفي الإسلامي من مضامينه الحيوية وأهدافه الاستراتيجية والتي تتجاوز مسألة اجتناب الربا إلى المساهمة الفاعلة في تنمية المجتمعات الإسلامية وزيادة إنتاجيتها.

الحفل الكريم ؛

إن جوهر وثمرة تحريم (الربا) وقيام البنوك الإسلامية تكمن في حث الإسلام على الأخذ بالمخاطرة (الغنم بالغرم) وعدم الركون إلى العائد المحدد المضمون ، ولا يتعلق الأمر بتوقيت تحديد العائد من حيث كونه مقدماً أو بعد تصفية العملية إذا توجد الصورتان في أنشطة المصارف الإسلامية في المرابحة والتأجير ، والحكمة في ذلك واضحة ، لأن إعمار الأرض وهو هدف النشاط الاقتصادي في الإسلام لا يتحقق إلا بأخذ المخاطرة عبر القيام بالمشروعات الحيوية المنتجة التي تشغل الناس وتزيد عرض السلع والخدمات وبذلك بتحقق الازدهار الاقتصادي.

إن النقيض للربا ليس هو مجرد تجنبه ، فالطُهر من الربا هو إبطال الباطل ، ولكن إحقاق الحق يقتضي أن يتحمل طرفا العملية المخاطرة باقتسام الربح والخسارة غنماً وغرماً ، وهذا هو العدل الذي يميز صيغ المشاركة على الإقراض الربوي الذي يقوم على أساس أن يغنم المقترض رأس ماله والفائدة في كل الأحوال ويتحمل الطرف الثاني الغرم.

إن عدم التركيز على قاعدة الغنم بالغرم من الناحية النظرية ، وإغفالها بالكامل في معظم عمليات المصارف الإسلامية والتوسع في استخدام الصيغ مضمونة رأس المالي والعائد ، جعل العامة في حيرة ، ومن هذه الثغرة تمكن المتشككون من التبليس على الناس ، بل وفتح المجال واسعاً لاستخدام العديد من الحجج المنطقية ظاهراً لتبرير وتحليل الفوائد المصرفية ، وأعتقد جازماً أننا لو أستمر حالنا في هذا الاتجاه فستفقد البنوك الإسلامية الأساس النظري والعملي لقيامها واستمرارها.

الإخوة الأفاضل ؛

إن المنافسة على استحواذ حجم أكبر من السوق المالي سوف تكون شديدة ولابد في سبيل تحقيق نجاح مقنع أن نسعى لتجاوز الأطر والعلب الجاهزة التي قيدنا أنفسنا بها وانحبسنا داخلها فترة طويلة من الزمن ، وإذا كان أصحاب المدخرات هم قبلتنا ومحط توجهنا فإنه لابد من نظرة جديدة لاستقطابهم عبر العمل على ضمان وحفظ مصلحة المودعين في البنوك الإسلامية.

إن البنوك الإسلامي تعمل بمئات الملايين من أموال المودعين بينما لا تمثل أموال المساهمين إلا نسبة صغيرة من تلك الأموال ، وبالرغم من ذلك فإننا نجد أن المساهمين يتحكمون في إدارة البنك ويحققون نسبة أرباح أعلى مما يحققه المودعون ، وأصبح المودع - وهو رب

المال ـ لا يملك أية صلاحية في اختيار المضارب أو عزله ولا إمكانية توجيهه.. بالرغم من أن ذلك حق تكلفه أحكام الفقه الإسلامي لرب المال.

وأنا أعتقد أن الأمر ناشئ عن ضبابية الرؤية حول تعريف من هو المضارب ؟

فهل المضارب هو المساهمون مع إمكانية التغير المستمر في ذواتهم ؟

أم هو مجلس الإدارة الذي يتكون باختيار المساهمين وحدهم ويتعرض هو الآخر للتغيير والتبديل ؟

أم أن المضارب هو الإدارة التنفيذية.. التي لا يلزمها القانون المدني بأي ضمان حتى في حالات التعدي والتقصير خلافاً لأحكام المضاربة في الفقه الإسلامي ؟

أم أن المضارب هو الشخصية الاعتبارية للبنك ؟ وهو أمر محل خلاف بين الفقهاء ، كما أنه اختيار لا يحسم الجدل حول حقوق مختلف أطراف العلمية الاستثمارية.

لقد قادني التفكير في هذه القضية إلى اقتراحين محددين سوف أتعرض لهما دون كثير تفصيل وهما :

الأول : إنشاء هيئة رقابة وتوجيه من قبل المودعين.

الثاني : تعديل البنية القانونية للبنوك الإسلامية من شركات مساهمة عامة إلى شركات تضامن.

ففيما يتصل بالنظر إلى مصالح المودعين فإلى جانب مقتضى العدل والأمانة ، هناك كما أشرت بعد تسويقي مهم ، لأننا نستهدف ليس مجرد استيعاب المودعين الملتزمين الذي يرضون بنسبة أقل من الأرباح وفاء لالتزامهم المبدئي ، وهي تضحية فيها نوع من الفتنة والغبن ، ولكن ننظر إلى استقطاب المدخرين حتى من غير المسلمين في كل وطن وفق قواعد المنافسة التجارية ، ولذلك فلابد من ابتكار هياكل ووسائل جديدة لا توجد لدى غيرنا نطمئنهم فيها على تحقيق مصالحهم واعتبار وجهات نظرهم ، وفي هذا الصدد فلقد أعددت في السابق

مشروعاً لمؤسسات التمويل والاستثمار ، عرضته على عدد من المسئولين في الدول الإسلامية ، ومن بينهم معالي وزير المالية والاقتصاد السابق محمد أبا الخيل ، ضمنته بنوداً حول تكوين " هيئة المودعين وأصحاب الحسابات الاستثمارية " تهدف إلى المحافظة على أموالهم ومصالحهم ومراقبة سير النشاط بما يخدم أهداف المساهمين وأصحاب الموارد الخارجية معاً ، وتتكون من العملاء الذي لا تقل موارد أي منهم عن نسبة محددة من حسابات الاستثمار ولا تقل مدة ثبات هذه الأموال عن سنة كاملة ، يختارون بالانتخاب هيئة تنوب عنهم في الرقابة والتوجيه ، ومن بين أعضاء هذه الهيئة يتم انتخاب عدد يمثل في مجلس الإدارة ، وللهيئة كاملة العدد الحق في حضور مناقشات مجلس الإدارة دون أن يكون لهم حق التصويت ، ويحق للهيئة مناقشة الميزانية العمومية ، وحساب الأرباح والخسائر والإطلاع وإبداء الرأي في الموضوعات التي تمس مصالح المودعين وأصحاب حسابات الاستثمار ، وبالطبع سيكون ذلك وفق نظام دقيق يحدد الصلاحيات ويحفظ الأسرار ولا يربك العمل.

الإخوة الكرام ؛

إن اقتراحي بتعديل البنية القانونية للبنوك الإسلامية نابع من إحساسي بأن مسئولية إدارة أموال الغير مسئولية لا تصلح لها شركات الأموال وإنما تصلح لها شركات الأشخاص خاصة وأن خيار الإيداع والمشاركة في حسابات الاستثمار يعتمد إلى حد ما على عنصر الثقة في الأشخاص القائمين على الإدارة ، وهذه الثقة سوف تهتز إذا ما تمت تعديلات وتغيرات ليس لإرادة المودع والمشارك دخل فيها.

كما أنني أعتقد أن فكرة شركة المساهمة بمسئوليتها المحددة برأس مال المساهمين ليست هي الإطار المناسب تماماً لحفظ الحقوق وفق الصيغ والمعاملات الإسلامية التي تتطلب ضماناً يمتد إلى الأموال الشخصية حتى في المضاربة عند حالات التعدي والتقصير ، وتؤكد حالات

الإفلاس وضياع الحقوق التي حدثت في البنوك التقليدية وفي شركات توظيف الأموال أهمية دراسة الأمر بصورة أكثر إلحاحاً وضرورة ، وعموماً فأنا أفكر بصوت عال مع حضارتكم محبذاً اختيار نموذج شركات التضامن كوضع أمثل لأي شكل قانوني نريد بموجبه أن نتصدى لإدارة أموال الناس.

الإخوة والأخوات ؛

تدل الإحصاءات والمشاهدات على أن معظم ا لشعوب والمجتمعات والأقليات الإسلامية تعيش دون مستوى خط الفقر ، هذا الواقع المؤسف لم تستطع منظمات الإغاثة والإحسان والتصدق وبرامج الإعاشة بشكلها التقليدي أن تبدله أو تخفف منه بل أمتد وتوسع حتى ذلت الأعناق وفسدت المجتمعات وأصبح المسلمون عنوان الحاجة والكآبة والمرض والجوع ، وشكل الأمر تحدياً ملحاً يتطلب من البنوك الإسلامية أن تفي بالتزاماتها بكونها ذات دور اجتماعي واقتصادي فاعل.

هذا الدور الذي يجب أن يراوح بين الكتب والمحاضرات ، لتحس به شعوبنا المسلمة الفقيرة في الحقول والوديان والمصانع والورش. إن العالم الذي يحني رأسه لشخص واحد أسمه "د.محمد يونس " ولبنك واحد أسمه "جرامين" حيث تمت معايشة قضية الفقر ومواجهتها ينتظر الأكثر من أكثر من مائه مؤسسة مالية إسلامية ظلت ليل نهار تتحدث عن دورها الاجتماعي والأخلاقي والإعماري.

إن الدعوة لإقامة " بنوك الفقراء " والتي أحبذ تسميتها " بنوك صناعة الغنى " اشتقاقاً من المعاني الحية لفريضة الزكاة وخاصة سهم المساكين ، هذه الدعوة لا تتصل بمنح الهبات والخبرات ولا الإحسان المباشر ، وإنما بتوفير الفرص لشرائح اجتماعية عريضة للمساهمة

في جهود الإنتاج وتحويل الفقراء إلى جزء أساسي من قوة المجتمع الإنتاجية وذلك بإقامة مشروعات إنتاجية وتجارية صغيرة اعتماداً على عوامل الإنتاج المتوفرة في كل بيئة.

إن إدخال غير الموسرين دائرة الكسب والإنتاج يتطلب أن تتوسع البنوك الإسلامية فيما سبقت به غيرها من مشروعات الأسر المنتجة والتنمية الريفية وتمويل الحرفيين وأصحاب المهارات والخبرات ، وأن تقلل من حجم ا لضمانات والكفالات المطلوبة حتى ينساب التمويل إلى كثير من الفئات والطبقات المنتجة غير الموسرة. وعموماً فإن في ذهني مشروعاً بدأ يفرض نفسه علي بعد مشاركتي في اجتماعات البنك الإسلامي الأخيرة في كوناكري وبعد زيارتي لعدد من البلدان الإفريقية أتمنى أن تكتمل ملامح ذلك المشروع ويرى النور خلال السنوات القادمة.

إخوتي ؛

هناك بلا شك آفاق رحبة لنشاط البنوك الإسلامية تستطيع من خلالها أن تتطور ذاتياً في المفاهيم والأساليب ، منها تنامي الصحوة الإسلامية واتجاه الأمة للعودة إلى كتاب ا وسنة رسوله حيث يسمل ذلك فيما يشمل درجة أكبر من الالتزام بصحة وشرعية المعاملات المالية واتجاه موارد مالية كبيرة نحو ميدان العمل المصرفي الإسلامي ، مما يتطلب استعداداً فنياً متكاملاً لاستيعاب هذه الموارد ، وطمأنة أصحابها على حسن استثمارها وعلى السلامة الشرعية لتلك الاستثمارات ، وسوف يؤدي التفريط في التجهيز الفني والشرعي إلى عدم اغتنام هذه الفرصة وإحباط الجماهير التي رأت في المصارف الإسلامية مخرجاً شرعياً واستثمارياً ناجحاً.

كذلك فإن الشح والاختناقات في السلع والموارد الحقيقية والتي يجأر العالم بالشكوى منها ، إنما هي فرصة مناسبة لأسن تسعى المصارف الإسلامي ولتضرب في الأرض من أجل

استغلال ما أودعه ا سبحانه وتعالى في هذا الكون من موارد الإنتاج واستخراج الطيبات عبر صيغ استثمارية فاعلة.

ومن الآفاق الرحبة التي يمكن تطوير النشاط المالي الإسلامي من خلالها عملية التوسع في توريق الاستثمارات وتسييلها وجذب المدخرات الصغيرة قبل الكبيرة ، وإتاحة الفرصة لقطاع كبير من الجماهير لتملك الأدوات الإسلامية بغرض الاستثمار ، مما يعني زيادة في عرض المدخرات الموجهة نحو الاستثمار.

كذلك فإن التطور الهائل على مستوى الاتصالات والمبتكرات التقنية والاتجاه نحو تحرير المعاملات المصرفية يفرض علينا واقعاً جديداً يجب أن نستبق أحداثه وذلك بتهيئة مصارفنا الإسلامية للاستفادة من ثورة الاتصالات ومن المعدات والأجهزة المبتكرة ومن اتصال العالم ببعضه ، ومن نذر المنافسة القادمة ، بتقديم خدمات حديثة راقية تتجاوز الأسمال البالية لشكل الخدمات المقدمة حالياً ، وببذل الجهود للوصول إلى أكبر قاعدة من العملاء في مختلف أنحاء العالم وربطهم ربطاً مباشراً مستمراً بأعمال وأنشطة البنوك الإسلامية.

الحضور الكرام ؛

كنت دواماً أنادي بدرجة كبيرة من التعاون مع القطاع المصرفي التقليدي حيث لا يوجد مانع شرعي من ذلك طالما يتم وفق الأحكام الشرعية ، وأعتقد أن مزيداً من ا لتعاون والتنسيق لن يضر التجربة شيئاً إذا ما تخلصنا من التعصب غير المبرر ، وأن مثل هذا التعاون سوف يتيح الفرصة لنحقق مصالح المسلمين من خلال التمويل الم3صرفي المجمع ، ومن خلال التعاون على توفير الاحتياجات الضرورية ودعم المصادرات وهو تعاون تحتاج إليه البنوك الإسلامية أكثر من غيرها لعدم وجدوها الفعلي في كثير من الدول الإسلامية.

ويتصل بهذا الأمر ترحيبنا بإنشاء فرع ومصارف إسلامية متكاملة من قبل أكبر المصارف التقليدية ، لأن الأمر لا يتعلق بمنافسة منتظرة وحسب ، ولكن إذا ما نظرنا إليه بشمول فهو انتصاراً للمبدأ وتوسيع لقاعدة البنوك الإسلامية ، ونحن ننتظر من خلاله امتزاج الخبرات المصرفية العريقة بالمفاهيم الإسلامية الراقية ، حتى نطور من وسائلنا وصيغنا الاستثمارية ومستوى الخدمات التي نقدمها ونطور أساليب خدمة العملاء.

كذلك من الأمور شديدة الأهمية أن تسعى البنوك الإسلامية لاستكمال إطارها الشرعي وصيانته والتنسيق فيما بينها بشأنه وألا تفرط في حرمته وألا تسمح بالتشكيك فيه ، وأن تستند الفتاوى إلى الأصل وليس الاستثناء وإلى العزائم وليس الرخص وإلى مصلحة المجتمع وليس مصلحة المساهمين.

الحفل الكريم ؛

بالطبع هناك الكثير من المعوقات والمشكلات التي تأتي من خارج دائرة البنوك الإسلامية نفسها ، لا أريد التفصيل فيها فأنتم تعايشونها يومياً ، ولكن أحببت أن أشير إلى المشكلة الجوهرية التي تعتبر أساس كل المشكلات اللاحقة ، وهي مشكلة عدم الاعتراف الرسمي بالاقتصاد الإسلامي وما يتضمنه من آليات ، فبالرغم من وجود 800 مليون مسلم ارتضوا بتلقائية وبلا تحزب ولا تعصب الإسلام منهجاً في التعبد والتعاملات للخروج من واقعهم المادي والأخلاقي المتخلف ، ولا يوجد أحد ينازعهم في إيمانهم بسلامة المبادئ التي يقوم عليها هذا الدين في مجال تنظيم المجتمع اقتصادياً واجتماعياً ، بالغرم من ذلك نجد أن اقتصاديينا يلتمسون مختلف الحلول للمشاكل الاقتصادية خارج نطاق وإطار الاقتصاد الإسلامي.

في إطار تلك السلبية الكبرى تأتي مشكلات البنوك الإسلامية من غياب التنظيمات التي تحدد إجراءات تأسيس البنوك الإسلامية وقواعد المراقبة ، والتفتيش وسقوف الائتمان ، ومشاكل نسب السيولة والحتياطات ، وعدم وجود آلية شرعية لقيام البنوك المركزية بدورها في الإسعاف بالسيولة ، ومنع البنوك الإسلامية من ممارسة أعمال التجارة وتملك المعدات والعقارات واستئجارها وتأجيرها مع أن تلك الأعمال من صميم أنشط البنوك الإسلامية ، وفرض الضرائب المرتفعة على أرباح وعوائد البنوك الإسلامية مع إعفاء رأس مال وفوائد البنوك التقليدية.

وعموماً نحن نأمل فيما نقدمه من قيمة مضافة لمجامعاتنا ، وفي التعاون والتفاهم مع السلطات المختصة ، وفي المبادرات التي نقدمها لتكل السلطات بشأن تنظيم العلاقة معها ، وما يحل تلك المشكلات أو يخفف من حدتها وآثارها السالبة.

الإخوة الأعزاء ؛

إن هذا التكريم بقدر ما هو وسال أفخر وأعتز به ـ هو تكليف ومسئولية بأن أواصل المسيرة ـ وأن أسعى بكل جهدي لابتكار ودعم الجهود التي تهدف إلى ترقية العمل المصرفي الإسلامي وتجديد دمائه وارتياده آفاقاً أرحب وأوسع من أجل إعمار الأرض ، وخدمة اقتصاديات المسلمين والإنسانية جمعاء ، حتى تسود قيم العمل والإنتاج والتعاون والعدالة التي هي جوهر قيم الاقتصاد الإسلامي الذي أتمنى أن نعود به إلى التطبيق العملي حتى نلحق بماضي هذه الأمة المزدهر مادياً وأخلاقياً.

لكم مني كل الشكر والتقـديـر ،،،

وا يحفظكم ويرعاكم ويسدد الخطى ،،،



والسلام عليكم ورحمة ا وبركاتـ ـ ـه....